

البناء

«المال» تابعت درس ملف عائدات الخليوي و«الأشغال» تستعجل تطبيق قانون السير



(توز)

أن يحرم الكثير من القرى والبلديات والمدن... وأعلن كنعان أنه شكلت لجنة مصغرة تضم إليه ممثلين عن وزارات الاتصالات والعدل والمالية، وهذه اللجنة ستجتمع خلال اليومين المقبلين «لوضع الإطار العملي لما نوقش خلال الجلسة».

وفي سياق متصل، درست اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 9341 والمتعلق بالعمالات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.

وعقدت لجنة الأشغال العامة والعمارة والنقل جلسة برئاسة النائب محمد قباي الذي قال: «هذا الإسراع في اليوم كان من أجل الإسراع في تطبيقات قانون السير بالتحديد من وزارة الداخلية والبلديات والأجهزة التابعة لها والتي هي في شكل أساسي قوى الأمن الداخلي وهيئة إدارة السير، وتطبيق القانون يحتاج إلى عشرات القرارات والمراسيم، وسبق أن أرسلناها جميعاً إلى وزير الداخلية وقد أصدر تعليماته ويحري العمل لإصدار 40 قراراً جديداً قبل 15 نيسان من أجل تنفيذ القانون».

على الهاتف الخليوي بسيارته وهو يجتاز مسافة مثلاً من طرابلس إلى بيروت فهو اجتاز أكثر من نطاق بلدي، وبالتالي هناك تقنية وطريقة لحساب كل نطاق بلدي ما يصل له بحسب هذه النظرية، فهل أعمدة الاتصالات التي كان يحكي عنها هي النموذج الأفضل أم أن هناك تقنيات أخرى يمكن أن نعتمدها؟ لقد عرضت وزارة الاتصالات في هذا المجال أكثر من نموذج لكن كل النماذج تدخل ضمن إطار النطاق البلدي، أي لا نتحدث فقط عن عائدات الصندوق البلدي المستقل وإنما عن تطبيق سياسة المقاصة 55 أكلاف الضلاقة، علماً أن المادة 55 تتحدث عن التقنيات المتاحة، وقد تم طرح أربعة نماذج خلال الجلسة حصل أحدها على الموافقة أكثر من غيره من قبل الجميع، وهو يفرض المساواة وخصوصاً أننا نعرف أن الأرياف فيها حركة تخاير أقل بكثير من المدن، وبالتالي إذا أردنا أن نعتمد فقط على حركة التخابر من دون أن نزاوجها مع الإقامة وسجل النفوس أي مكان سكن صاحب الهاتف الخليوي تذهب العائدات بمعظمها إلى أماكن محدودة ويمكن

لجنة المال مجتمعة في المجلس النيابي تابعت لجنة المال والموازنة دراسة ملف عائدات البلديات من رسوم الهاتف الخليوي، خلال جلسة عقدها صباح أمس في مجلس النواب برئاسة النائب إبراهيم كنعان الذي قال بعد اللقاء: «استمعنا إلى الإجراءات وتأمين الضمانات القانونية لسلامة المواطن اللبناني وضمان استمرارية الخدمة لكي تصبح روتيناً دائماً، ومع إنشاء النيابة العامة الصحية ستصبح الإجراءات القضائية أكبر، وسيصبح من يقصد غذاء اللبنانيين تحت مجهر القانون والرقابة القضائية».

وأوضح «أن العمل على إنشاء النيابة العامة الصحية يعود إلى الحرس على ألا تكون حملة سلامة الغذاء عابرة بل مشروعاً تأسيسيًا له أسس سليمة في الدولة اللبنانية بما يضمن الاستمرارية وسلامة المواطن ومستقبله»، لافتاً إلى «أن القضاء قام في الفترة الأخيرة بواجبه على أكمل وجه، لكن إنشاء هذه النيابة العامة الصحية يعود إلى ضرورة تخفيف الإجراءات وتأمين الضمانات القانونية لسلامة المواطن اللبناني وضمان استمرارية الخدمة لكي تصبح روتيناً دائماً، ومع إنشاء النيابة العامة الصحية ستصبح الإجراءات القضائية أكبر، وسيصبح من يقصد غذاء اللبنانيين تحت مجهر القانون والرقابة القضائية».

وأبدى أبو فاعور «ارتياحه واطمئنانه للإجراءات القضائية والتوقيفات المتخذة في إطار حملة سلامة الغذاء».

ورحب ريفي، من جهته، بأن يكون القضاء اللبناني جزءاً من حملة سلامة الغذاء التي أطلقها وزير الصحة، مؤكداً «أن وزارة العدل توابك قضائياً جهود وزارة الصحة، عارضاً بالأرقام نتائج الإجراءات القضائية وفق التالي: تم تنظيماً 235 محضراً قضائياً، وتم التحقيق مع أكثر من 100 شخص وتوقيف 28 شخصاً لغاية اليوم بقضايا فساد من بينهم 3 أشخاص في بيروت، 4 في جبل لبنان، 11 في البقاع و10 في الشمال. والتحقيقات في هذه الملفات مستمرة والإجراءات القانونية والقضائية تأخذ مجراها الطبيعي».

أبو فاعور وريفي اتفقا على إنشاء نيابة عامة صحية

أعلن وزير الصحة وائل أبو فاعور ووزير العدل أشرف ريفي «الاتفاق على تقديم مشروع قانون لإنشاء نيابة عامة صحية شبيهة بالنيابة العامة البيئية، تكون مهمتها الأساسية متابعة الملفات والإجراءات القضائية لكل من يتعاطى فساداً في الشأن الغذائي».

وخلال مؤتمر صحافي مشترك عقد في مكتبه في وزارة الصحة، لفت أبو فاعور إلى «أن مشروع القانون الذي تقدم به إلى اللواء ريفي سيخضع لبعض التعديلات ليتم التقدم به إلى مجلس الوزراء، وبعد ذلك إلى جلسة تشريعية يدعو إليها الرئيس بري لإقرار بعض القوانين المتعلقة بسلامة الغذاء».

وأشار أبو فاعور «أن العمل على إنشاء النيابة العامة الصحية يعود إلى الحرس على ألا تكون حملة سلامة الغذاء عابرة بل مشروعاً تأسيسيًا له أسس سليمة في الدولة اللبنانية بما يضمن الاستمرارية وسلامة المواطن ومستقبله»، لافتاً إلى «أن القضاء قام في الفترة الأخيرة بواجبه على أكمل وجه، لكن إنشاء هذه النيابة العامة الصحية يعود إلى ضرورة تخفيف الإجراءات وتأمين الضمانات القانونية لسلامة المواطن اللبناني وضمان استمرارية الخدمة لكي تصبح روتيناً دائماً، ومع إنشاء النيابة العامة الصحية ستصبح الإجراءات القضائية أكبر، وسيصبح من يقصد غذاء اللبنانيين تحت مجهر القانون والرقابة القضائية».

وأبدى أبو فاعور «ارتياحه واطمئنانه للإجراءات القضائية والتوقيفات المتخذة في إطار حملة سلامة الغذاء».

ورحب ريفي، من جهته، بأن يكون القضاء اللبناني جزءاً من حملة سلامة الغذاء التي أطلقها وزير الصحة، مؤكداً «أن وزارة العدل توابك قضائياً جهود وزارة الصحة، عارضاً بالأرقام نتائج الإجراءات القضائية وفق التالي: تم تنظيماً 235 محضراً قضائياً، وتم التحقيق مع أكثر من 100 شخص وتوقيف 28 شخصاً لغاية اليوم بقضايا فساد من بينهم 3 أشخاص في بيروت، 4 في جبل لبنان، 11 في البقاع و10 في الشمال. والتحقيقات في هذه الملفات مستمرة والإجراءات القانونية والقضائية تأخذ مجراها الطبيعي».



أبو فاعور وريفي خلال اجتماعهما في وزارة الصحة

معهد البحوث الصناعية مرجع دولي في مراحل إنتاج الجيوب والدقيق

أعلن معهد البحوث الصناعية أنه أصبح مرجعاً ذا صلاحيات دولية، بتكليف من المنظمة الدولية لعلوم وتكنولوجيا الجيوب (ICC) ومقرها العاصمة النمساوية فيينا.

وأوضح في بيان أمس، أنه «يتولى الكشف على الآلات كافة المبتكرة حديثاً في كل دول العالم، والتي تعنى بالاختبارات على الجيوب ومنتجاتها، وتخوله الصلاحيات الجديدة إجراء التقييم، ومنح المصادقة على نوعية الأجهزة وجودتها في تادية الغرض من تصميمها، والمتعلق بكامل مراحل إنتاج الجيوب والدقيق، وذلك بموجب دراسة علمية تصدر وتنتشر على النطاق الدولي، باسم معهد البحوث الصناعية».

وأضاف البيان: «جاء هذا التكليف الرسمي بعدما أسندت المنظمة الدولية إلى رئيس المختبر المركزي لبحوث الجيوب والدقيق والخبز في معهد البحوث الصناعية المهندس أمين الجبيلي هذه المهام، وكان الجبيلي ممثلاً للمعهد، وانتخب عام 2012 مديراً تقنياً مساعداً في المنظمة الدولية. وتم الانتخاب في خلال انعقاد الجمعية العمومية للمنظمة خلال دورتها الـ14 التي انعقدت في بكين (الصين). واختير الجبيلي بين مرشحين عدة من مختلف دول العالم».



● افتتح وزير الصناعة حسين الحاج حسن عند العاشرة من صباح اليوم، قاعة التدريب الخاصة بسلامة الغذاء في مؤسسة المقاييس والمواصفات، ويعقد مؤتمراً صحافياً في مقر المؤسسة «البيروت» - سن الفيل - خلف حلوبات Sea Sweet بين مستديرة الحايك ومستديرة المكلس.

● يُعقد عند الثانية عشرة من ظهر اليوم، لقاء حوارياً مع وزير المالية علي حسن خليل، لمناقشة السياسة المالية والتعاون مع القطاع الخاص، في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، الطابق الثاني في الصنائع، يلي اللقاء حفل غداء في نادي الأعمال - الطابق الثالث.

● يعقد رئيس بلدية الحدث - سبتيه - جارة البلطج جورج إدوار عون، عند الثالثة من بعد ظهر اليوم، مؤتمراً صحافياً في مكتبه في القصر البلدي - طريق صيدا القديمة، لإطلاق حملة البلدية لإزالة المخالفات الواقعة ضمن النطاق البلدي لمدينة الحدث.

● تقيم سفيرة هولندا هاستر سيمسون وجمعية رجال الأعمال اللبنانية - الهولندية حفلاً وادعياً لطاوق أورغي وآمال عيش، عند الساعة من مساء اليوم في فندق هيلتون متروبوليتان - سن الفيل.

لجنة متابعة الحوار الوطني السوري تبحث آفاق الحلول للأزمة الاقتصادية

■ مرفان شيخموس

ولفت عضو مجلس الشعب حسين راغب إلى أن هذا اللقاء التشاوري يعتبر المؤسس لعقد حوار وطني - وطني يضم 1500 شخصية وطنية، وسوف يعقد هذا المؤتمر في الشهر الرابع من العام الحالي، ويعتبر هذا الاجتماع للجنة الاقتصادية المنبثقة من لجنة متابعة الحوار الوطني التي انبثقت في مؤتمر طهران من أجل التشاور ودراسة الوضع الاقتصادي في سورية نتيجة الأزمة والحرب الكونية عليها.

وأشار أمين حزب الشعب الشيخ نواف طراد والملح إلى أن اجتماع اللجنة المنبثقة من متابعة الحوار الوطني بعد مؤتمر طهران، يهدف إلى إيجاد تصورات تسهم في حل المشاكل الاقتصادية التي تعصف بالوطن.

وأفاد معاون وزير الاقتصاد الدكتور حيان سليمان بأن هذا اللقاء يضم كل مكونات الشعب السوري، وستتحدث خلاله عن آثار المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، ونتمنى أن نتوصل إلى نتائج، خصوصاً أن المواضيع المطروحة في غاية الأهمية، وهذه الآراء تصبّح كلها في خدمة الوطن والمواطن.

ورداً على سؤال حول انخفاض القوة الشرائية للمواطن أجاب الدكتور سليمان: إن هذا مرتبط بالتضخم، وهو ارتفاع دائم ومستمر في الأسعار لفترة زمنية معينة، وقريباً ستوضع سياسة اقتصادية للحد من ذلك. وإن أي إخلال بالعرض والطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكذلك لا يمكن تجاهل العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية والتي منعت وصول العديد من المواد، بالإضافة إلى التمييز المنهج من قبل العصابات الإجرامية للموارد السورية التي أدت إلى نقص في عرض السلع مع زيادة الطلب، ولكن الدولة استطاعت أن تعوض القليل من هذا الموضوع من خلال زيادة تخصصات الدعم الاجتماعي والتي بلغت 983.5 مليار ليرة من أصل 1455 ملياراً من موازنة الدولة والتي تعمل بشكل مستمر على التقليل من عوائبة الأسعار.

التضخم الاقتصادي وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، ارتفاع أسعار الدولار وأسبابه وانعكاساته ومعالجته، الدعم الحكومي، وإعادة الإعمار في السوق العقاري السوري، بالإضافة إلى القطاع الصناعي والزراعي... من أبرز ما تناولته لجنة متابعة الحوار الوطني السوري «اللجنة الاقتصادية»، والتي ضمت العديد من الشخصيات والفاعليات الاقتصادية، بالإضافة إلى ممثلين عن الأحزاب المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية والأحزاب المرخص لها حديثاً، وذلك تحت عنوان «الأزمة الاقتصادية السورية... آفاق وحلول».

وكان لـ«البناء» العديد من اللقاءات مع الشخصيات السياسية والاقتصادية المشاركة في المؤتمر، فتحدث عضو المكتب السياسي في الحزب السوري القومي الاجتماعي طارق الأحمد، معتبراً أن هذا الملتقى هدفه الحوار الاقتصادي الوطني من خلال اللجنة الاقتصادية، لأن الحل في سورية ليس حلاً سياسياً فقط، بل هو مجموع لكل الجهود ومن كل شخصيات المجتمع السوري، من البنى السياسية المختلفة. ويهدف هذا الحوار إلى تحسين الوضع المعيشي للمواطن وتقوية بنية المجتمع السوري من الناحية الاقتصادية.

ورداً على سؤال حول عقلة الدعم الحكومي لبعض السلع وعدم تفهم المواطن لهذا المصطلح؟ أجاب الأحمد: «أنا أنتقد هذا التعبير، فهل من المعقول أن هذه الحكومة كانت تعمل من دون عقلة؟ وأفضل أن يشرح أعضاء الحكومة مثل هذا المصطلح، وأنوجه بالشكر إلى كل من شارك في هذا المؤتمر الهادف لتقوية الاقتصاد الوطني».

كما تحدث الشيخ محمود غزال شيخ عشيرة العميرات في مدينة غفرين، فرأى أن هذا المؤتمر هو مكسب لسورية وللشعب السوري، وأن الهدف الأول من وجهة نظرنا أن نحافظ على الصناعات الوطنية وعلى الإمكانات الاقتصادية ضمن البلاد، ونعمل على تحقيق المكاسب المادية والمعنوية للوطن والمواطن.

وأوضحت السيدة بروين إبراهيم أمين حزب الشباب للعدالة والتنمية، أن هذا اللقاء التشاوري الأول يعتبر تمهيداً للحوار السوري، وتأكيداً أن الحوار يجب أن يتم في العاصمة دمشق، مشيرة إلى أن هذا اللقاء رسالة إلى كل الدول التي تحاول الهيمنة على الملف السوري بعيداً من الشعب السوري نفسه، وقد بدأتنا اليوم بالموضوع الاقتصادي لأن هذا الملف مهم جداً بالنسبة للشعب السوري الذي يعاني من العقوبات الاقتصادية ومن الحصار الاقتصادي.

وزير البيئة التقى شهاب وتابع موضوع توسيع الطريق بمحاذاة محمية بنتاعل



المشوق مجتمعاً إلى وفد الجيوب - فدار في حضور هاشم

تابع وزير البيئة محمد المشوق موضوع توسيع الطريق بمحاذاة محمية بنتاعل مع وفد من أهالي جبوج - فدار في جبيل برئاسة الأب فادي خوري وحضور النائب عباس هاشم، مؤكداً أنه «لا يشغل سياسة في البيئة»، وأنه زار المنطقة فجأة للاطلاع على حيويات الموضوع والوقوف عن كثب على أي مخالفة يمكن أن تحدث في محيط محمية بنتاعل.

وبعد اللقاء، قال الأب خوري: «جئنا نشكر معالي وزير البيئة على تفهمه للمشروع الإنمائي في

قلب منطقة بنتاعل وتفهمه لوضع الأهالي الذين يعانون على طريق جبوج فدار وصولاً إلى عنايا، وأبدى معالي استعداده للتجاوب مع توسيع الطريق بالنقل الملائم ولتكون محافظة على البيئة والشروط الأساسية لها». وأكد «أن الموضوع هو محض إنمائي، وهذه الطريق تصل إلى قرانا ولا يمكننا اجتياز مسافة 22 كيلومتراً في وقت يمكننا عبر 4 كيلومترات للوصول إلى قرانا. وكما قلت هذا الموضوع إنمائي ولا دخل له بالسياسة، فنحن جئنا شتابنا،

مسيحيين ومسلمين، لنعبر عن أن الوضع يتخطى كل الأمور التي تطرح وكل السياسات التي يحكي عنها، فالوضع إنمائي فقط من أجل الوصول إلى الممتطي الحقيقي وهو الوصول إلى مناظنا وجعل أبنائنا يعيشون فيها».

وكان المشوق التقى وزير الزراعة أكرم شهاب، ثم وفداً من «الليون»، أبدى استعداده للتعاون مع وزارة البيئة لإنشاء بحيرة بيئية في منطقة حمانا. والتقى أيضاً الشيخ مالك الخوري وصاحب شركة «الأرض» رامز كيال.

شقيير تفقد منطقة المكلس الصناعية؛ لتمتين التعاون في مواجهة التحديات



شقيير خلال جولته في المكلس

كما تضمّ نحو 50 مؤسسة تجارية، فهي تمتلك طاقة إنتاجية كبيرة، إذ إن عدداً كبيراً من مصانع المنطقة يصنّر إلى الخارج، في حين تخدم المنطقة بكفاءة - المناطق المحيطة بنا، حيث باتت المكلس مقصداً لأهالي بيروت ومناطق جبل لبنان».

ولفت شقيير، من جهته، إلى أن زيارته إلى المكلس هي «شبكة علاقات وطيدة ومباشرة مع أصحاب الشأن في هذه المنطقة، جمعيات ونقابات تجارية وصناعية، ورجال أعمال».

وأشار إلى «أن البلد يمرّ في وضع صعب للغاية، وهذا الأمر ينسحب أيضاً على رجال الأعمال إن كانوا صناعيين أو تجاراً، لذلك من الضروري زيادة اللحمة والتعاون لمواجهة كل المصاعب التي يمكن أن تأتي».

بعد ذلك، قام شقيير برفقة الجمعية، بجولة ميدانية على عدد من المصانع والمؤسسات التجارية

بدعوة من جمعية صناعية وتجارة المكلس وجوارها برئاسة منصور مشعلاني، زار رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير منطقة المكلس وجال على عدد من مصانعها ومؤسساتها التجارية واستمع من أصحابها إلى معاناتهم وحاجاتهم إلى الاستثمار في ظل الظروف الصعبة التي تمرّ فيها البلاد والتي أثرت سلباً على الاقتصاد الوطني وقطاعاته كافة.

المحطة الأولى في مؤسسة «مانشا بوا»، حيث عقد اجتماع بين شقيير وأعضاء جمعية صناعية وتجارة المكلس، جرى خلاله البحث في الأوضاع الاقتصادية ومعاناة الصناعيين والتجار وحاجات المنطقة.

ولفت مشعلاني إلى «أن رجال الأعمال في منطقة المكلس يمرّون في أوضاع صعبة مثل كل رجال الأعمال في لبنان»، مشيراً إلى «أن المكلس تضمّ حوالي 250 مصنعاً من الأحجام الكبيرة والمتوسطة،

وشملت مصنع «ريجنسي» للأخشاب والفروشات، مؤسسة «سوبر إيلي سكاف للتجارة»، مصنع «برازيل»، مصنع «السير»، مصنع «برولينو» للشوكولا، مصنع «دبا باير للورق والكرتون»، ومصنع «F T G» للزجاج.

وخلال الجولة، أطلع شقيير على أوضاع المصانع والمؤسسات التجارية والمشاكل التي تواجههم على أكثر من مستوى ولا سيما اليد العاملة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والروتين الإداري، والأهم عدم الاستقرار الذي يضغط كثيراً على أعمال المؤسسات ويؤثر سلباً في إنتاجيتها.

وأكد وقوفه إلى جانب المؤسسات الصناعية والتجارية وتبنيه مطالبها بالمطلق، ووعده بالعمل على معالجة النقاط التي يمكن التدخل فيها مع الوزارات المعنية، كما أكد ضرورة استمرار التواصل لمتابعة أوضاع المؤسسات والتعاون في كل ما يهيم الاقتصاد الوطني.

استطلاع لـ«أفد» عن أنماط الاستهلاك في البلدان العربية

وأوضح أن المشاركة في هذا الاستطلاع تكون عبر الموقع الإلكتروني www.afedmag.com حتى 15 أيار 2015، وسوف تقدم ست بطاقات سفر وإقامة لستة مشاركين يجري اختيارهم بالقرعة لحضور المؤتمر السنوي للمنندى في تشرين الأول 2015.

ولفت إلى أن التقارير السبعة السابقة عن وضع البيئة العربية، التي أصدرها المنندى منذ عام 2008، قد أظهرت أن الإدارة الرشيدة للموارد ورعاية البيئة تتطلبان تعديلاً أساسياً في أنماط الاستهلاك، وهي حدّت المشاكل والحلول،

وأعلن المنندى العربي للبيئة والتنمية «أفد» تنظيم استطلاع للرأي العام عن أنماط الاستهلاك في البلدان العربية، يركّز على ثلاثة موارد رئيسية هي الطاقة والمياه والغذاء، التي هي على علاقة تلازمية مع تغيير المناخ.

وأشار إلى أن فريقاً من الخبراء سوف يعد دراسة خاصة عن نتائج الاستطلاع في كل بلد عربي، إضافة إلى النتائج الإقليمية التي ستنتشر مع التقرير السنوي الثامن للمنندى، وموضوعه: «أنماط الاستهلاك في البلدان العربية وأثرها في الموارد والبيئة».

إعداد الدراسات التمهيدية لإطلاق المشروع في أقرب وقت ممكن، نظراً إلى الجدوى الاقتصادية التي يستفيد منها المواطن اللبناني في تسهيل تنقلاته اليومية بأسعار تتناسب مع معيشته.

● افتتحت وزارة الزراعة أمس في فندق «لكنستر - الحازمية، دورة تدريبية في إطار مشروع إدارة ومسح ذبابة الفاكهة في لبنان، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو» ومشاركة عدد من مهندسي وزارة الزراعة من مصلحة وقاية النبات ومصلحة مراقبة التصدير والاستيراد والحجر الصحي الزراعي ومن المصالح الإقليمية.

● يستمر الدورة أربعة أيام وتتضمن يوماً تدريبياً حقلياً، تحاضر فيها الخبيرة الدولية سميرة محمد حيث تستعرض «الدورة الحياتية لهذه الحشرة وسبل مكافحتها والآثار الاقتصادية وتأثيرها على الإنتاج ونوعيته وأنواع الفاكهة التي تتعرض لها وكيفية إدارة مكافحة هذه الحشرة بالطريقة الأفضل».



زعيتر مجتمعاً إلى وفد البنك الدولي

نشاطات اقتصادية

● استقبل وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر وفداً من البنك الدولي برئاسة خبير المواصلات والنقل الدكتور زياد النكت يرأفقه الدكتور عمر وهاب، وعن مجلس الإنماء والإعمار وفاء شرف الدين وإبراهيم شحور، في حضور مدير عام النقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي والمدير العام لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك زياد نصر.

تداول اللقاء التحضيرات الجارية لإطلاق مشروع النقل العام للركاب ضمن بيروت الكبرى، بما في ذلك النقل السريع على الخط الساحلي، ما يشكل نظام نقل متكامل لخدمة المناطق كافة ضمن بيروت الكبرى وربطها مع مراكز المحافظات في الشمال - الجنوب - البقاع - كمشروع رائد ينفذ في مرحلة أخرى، على أن يتم في المرحلة الثانية استكمال هذا النظام وإيصال خدمة النقل للمناطق اللبنانية كافة.

وأبدى الوزير زعيتر ضرورة الإسراع في

إعداد الدراسات التمهيدية لإطلاق المشروع في أقرب وقت ممكن، نظراً إلى الجدوى الاقتصادية التي يستفيد منها المواطن اللبناني في تسهيل تنقلاته اليومية بأسعار تتناسب مع معيشته.

● افتتحت وزارة الزراعة أمس في فندق «لكنستر - الحازمية، دورة تدريبية في إطار مشروع إدارة ومسح ذبابة الفاكهة في لبنان، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو» ومشاركة عدد من مهندسي وزارة الزراعة من مصلحة وقاية النبات ومصلحة مراقبة التصدير والاستيراد والحجر الصحي الزراعي ومن المصالح الإقليمية.

● يستمر الدورة أربعة أيام وتتضمن يوماً تدريبياً حقلياً، تحاضر فيها الخبيرة الدولية سميرة محمد حيث تستعرض «الدورة الحياتية لهذه الحشرة وسبل مكافحتها والآثار الاقتصادية وتأثيرها على الإنتاج ونوعيته وأنواع الفاكهة التي تتعرض لها وكيفية إدارة مكافحة هذه الحشرة بالطريقة الأفضل».

إعداد الدراسات التمهيدية لإطلاق المشروع في أقرب وقت ممكن، نظراً إلى الجدوى الاقتصادية التي يستفيد منها المواطن اللبناني في تسهيل تنقلاته اليومية بأسعار تتناسب مع معيشته.

● افتتحت وزارة الزراعة أمس في فندق «لكنستر - الحازمية، دورة تدريبية في إطار مشروع إدارة ومسح ذبابة الفاكهة في لبنان، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو» ومشاركة عدد من مهندسي وزارة الزراعة من مصلحة وقاية النبات ومصلحة مراقبة التصدير والاستيراد والحجر الصحي الزراعي ومن المصالح الإقليمية.

● يستمر الدورة أربعة أيام وتتضمن يوماً تدريبياً حقلياً، تحاضر فيها الخبيرة الدولية سميرة محمد حيث تستعرض «الدورة الحياتية لهذه الحشرة وسبل مكافحتها والآثار الاقتصادية وتأثيرها على الإنتاج ونوعيته وأنواع الفاكهة التي تتعرض لها وكيفية إدارة مكافحة هذه الحشرة بالطريقة الأفضل».